



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة 2023/07/31 – 2023/07/01

دخل الحصار الإسرائيلي غير الإنساني وغير القانوني الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلية على قطاع غزة عامه الـ 17 على التوالي. وتعزل إسرائيل بموجب هذا الحصار نحو 2.3 مليون فلسطيني عن العالم الخارجي، من خلال سيطرتها على معابر قطاع غزة¹، وتحكمها بحركة الأفراد والبضائع من وإلى القطاع.

وما تزال إسرائيل تُقيّد حركة الأفراد على معبر بيت حانون "إيرز"، وتنتهك حق سكان قطاع غزة في حرية الحركة والتنقل، في مخالفة صريحة للقانون الدولي الإنساني الذي يُلزم الدولة القائمة بالاحتلال باحترام حقوق سكان الأرض المحتلة بما فيها حقهم في حرية التنقل. كما تستمر سلطات الاحتلال في فرض القيود المشددة على توريد السلع التي تصنفها بـ "مواد مزدوجة الاستخدام"²، وتمنع بموجب ذلك توريد 61 صنفاً² تحتوي على مئات السلع والمواد الأساسية التي تعتبر ضرورية لحياة السكان.

وقد أدى استمرار الحصار إلى تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وتفاقم أوضاعهم المعيشية والإنسانية. فقد بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة 46%، وبلغت في صفوف الشباب 70%³، وأصبح 60% من السكان فقراء⁴، فيما يصنف 68.5% من مجموع السكان غير أمنين غذائياً⁵، ويعتمد 80% منهم المساعدات الدولية⁶.

القيود على حركة الأفراد

تفرض سلطات الاحتلال الإسرائيلية قيوداً مشددة على معبر بيت حانون "إيرز"، وتمنع معظم سكان القطاع من السفر، فيما تسمح لفئات محدودة بالمرور، وذلك بعد اجتياز عملية الفحص الأمني. وتشمل القيود الإسرائيلية كافة الفئات التي يسمح بمرورها في نطاق ضيق جداً، وهي: المرضى المحولين للعلاج في الخارج، المواطنون الفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية، الصحفيون الأجانب، العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية، التجار ورجال الأعمال، أهالي المعتقلين في السجون الإسرائيلية، والمسافرين عبر معبر الكرامة. ويعتبر ذلك حرماناً للمواطنين من حقهم في التنقل الذي كفلته لهم المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما تفرض قيوداً على الاحتياجات التي يُسمح للمسافر عبر معبر بيت حانون "إيرز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الإلكترونية

¹ (معبر بيت حانون "إيرز" شمال قطاع غزة، والمخصص لحركة الأفراد، وتسيطر عليه إسرائيل، ويعمل خلال النهار، من الأحد إلى الخميس، ويوم الجمعة للحالات العاجلة والمواطنين الأجانب فقط. ومعبر كرم أبو سالم جنوب القطاع، والمخصص لحركة البضائع)

* تدعي السلطات الإسرائيلية المحتلة أن هذه المواد رغم استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية

² قائمة المواد المحظورة http://gisha.org/UserFiles/File/LegalDocuments/procedures/merchandise/170ar_full_list.pdf

³ "الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة، الربع الثاني 2023"، نيسان-حزيران 2023. رابط إلكتروني،

<https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=4560&mid=3915&wversion=Staging>

⁴ البنك الدولي "تقرير الرصد الاقتصادي المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة"، 10 مايو 2022. رابط إلكتروني،

<https://www.albankaldawli.org/ar/country/westbankandgaza/publication/economic-monitoring-report-to-the-ad-hoc-liaison-committee-may-2022>

⁵ ورقة حقائق عن الغذاء والتغذية في فلسطين، منشور في نوفمبر 2022، https://palestine.un.org/sites/default/files/2022-12/UNCT%20-%20Fact%20sheet%20Food%20%284%29_0.pdf

⁶ تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة 8 أغسطس 2022. فقرة 46، رابط إلكتروني، https://unctad.org/system/files/official-document/tdbex72d2_en.pdf

والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرون من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.

وفقاً لمصادر الهيئة العامة للشئون المدنية، فقد سمحت السلطات الإسرائيلية خلال شهر يوليو 2023 لـ **67609** شخصاً بمغادرة قطاع غزة عبر معبر بيت حانون "ايرز"، فيما عاد إلى القطاع **50492** شخصاً. ولا تعبر هذه الإحصائيات عن عدد الأشخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد. ويشكل المواطنون الحاصلون على تصاريح مرور عبر معبر بيت حانون "ايرز" ما يُقارب 1% من إجمالي عدد سكان قطاع غزة، ويمثل التجار وحاملي تصاريح الاحتياجات الاقتصادية 91.9% من نسبة المغادرين خلال شهر يوليو، عمل معظمهم عمال بالميامة. كما بلغت نسبة المرضى ومرافقيهم 5.4% من إجمالي المسافرين.

جدول رقم (01): إحصائية حركة بعض الفئات عبر معبر بيت حانون "ايرز" لشهر يوليو 2023

الفئة	مغادرة	عودة
التجار	60246	43408
كبار رجال الأعمال	538	377
حاجات شخصية	1394	1404
المرضى	1972	1725
منظمات دولية	388	528
فلسطينيو 1948	367	435
سفر عبر الجسر	662	655
زيارات أسرى	82	82
مقابلات أمن	87	91

الهيئة العامة للشئون المدنية

القيود على سفر المرضى:

عرقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر يوليو سفر **354** مريضاً من المحولين للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، أو المستشفيات الإسرائيلية، وذلك من أصل **1849** طلب تصريح مرور للعلاج، أي ما نسبته (**19.14%**) من إجمالي الطلبات المقدمة، فيما سمحت بمرور **1495** مريضاً.

ورغم إعلان السلطات المحتلة أنها تسمح بمرور المرضى، فقد رفضت الاستجابة لعشرات الطلبات التي قدمتها دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة لمرضى يعانون من أمراض خطيرة، تم تحويلهم للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة أو المستشفيات الإسرائيلية. وخلال شهر يوليو **2023**، رفضت سلطات الاحتلال **12** طلباً لأسباب أمنية، ولم ترد على **129** طلباً، كما أخرجت الردود (تحت الدراسة) على **117** طلباً، فيما طلبت من **83** مريضاً انتظار مقابلة أمنية. وعرقلت سفر **13** مريضاً بذرائع مختلفة.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

وتمنع هذه القيود المرضى من التمتع بحقهم في الحصول على أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه والذي كلفته لهم المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

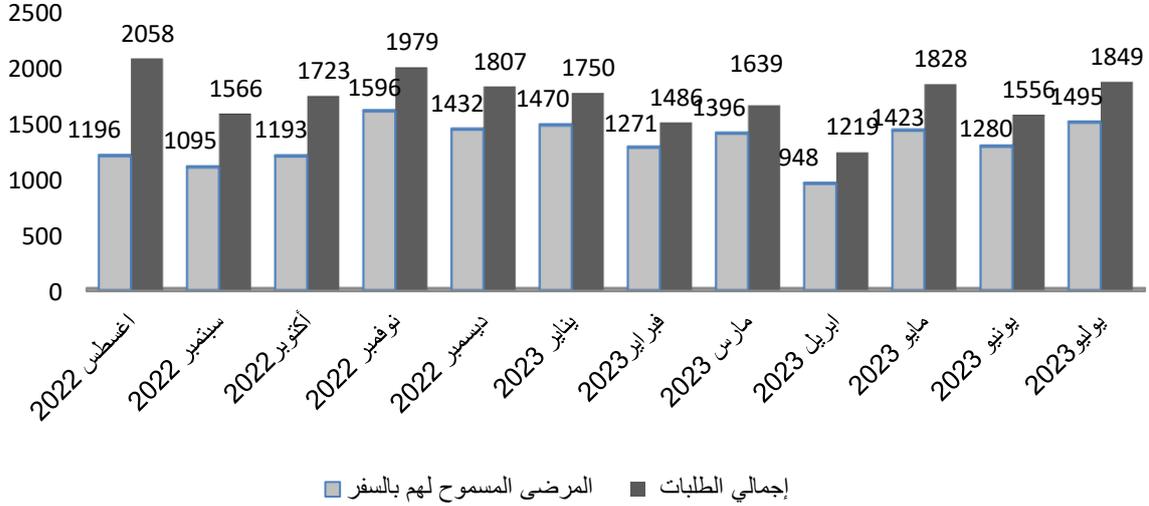
وفيما يلي جدول يوضح إحصائية نتائج طلبات التصاريح للعلاج

جدول رقم (02): إحصائية نتائج طلبات السفر للعلاج خلال
يوليو 2023

النسبة	العدد	نوع النتيجة
6.98%	129	لا يوجد رد
6.33%	117	تحت الدراسة
80.85%	1495	موافقة
0.65%	12	مرفوض
4.49%	83	انتظار مقابلة أمنية
0.11%	2	موعد جديد
0.27%	5	علاج محلي
0.05%	1	إلغاء من المستشفى
0.16%	3	تقرير طبي جديد
0.11%	2	تغيير مرافق
100%	1849	المجموع الكلي

دائرة التنسيق والارتباط في وزارة الصحة

شكل (1): عدد المرضى الذين سمح الاحتلال لهم بالعلاج في الخارج خلال الـ 12 شهر الأخيرة مقارنةً بعدد طلبات المرضى للحصول على تصريح.



زيارات المعتقلين:

تواصل السلطات الإسرائيلية اعتقال نحو **4600** فلسطيني في سجونها من بينهم نحو **190** فلسطينياً من قطاع غزة، منهم **25** معتقلاً محكومين بالسجن المؤبد. وتمنع سلطات الاحتلال ذوي المعتقلين من سكان قطاع غزة من زيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية، وتوقف برنامج الزيارات دون إبداء أسباب ولفترات طويلة. وقد سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر يوليو لـ **82** شخصاً من ذوي المعتقلين الفلسطينيين بزيارة معتقلاً. ويعتبر ذلك انتهاكاً لحق المعتقلين في الزيارات العائلية، والذي كفلته قواعد القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، حيث تنص المادة **116** من الاتفاقية على ضرورة السماح لكل معتقل باستقبال أقاربه، على فترات منتظمة، وبقدر الاستطاعة وخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو إصابته بمرض خطير.

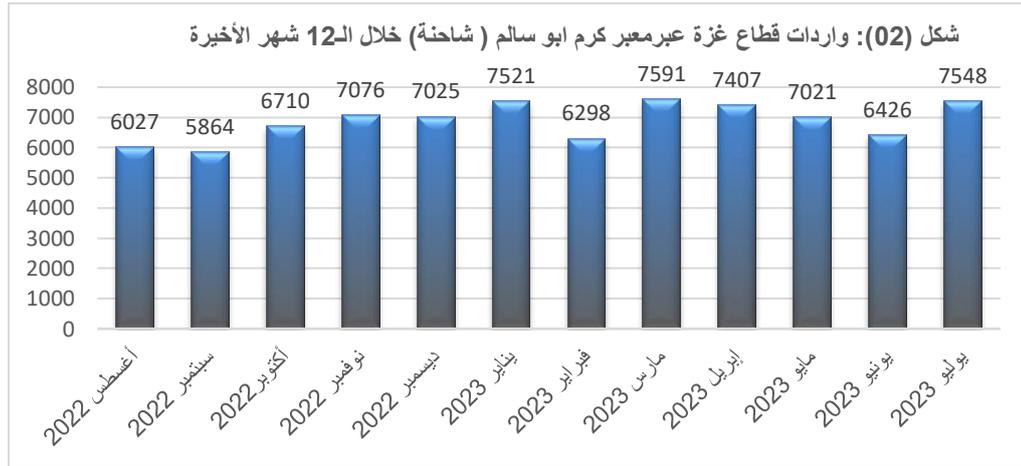
القيود على حركة البضائع والسلع

تستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلية بفرض قيوداً مشددة على حركة البضائع والسلع الصادرة والواردة من وإلى قطاع غزة، وقد تسبب ذلك في تدهور الحقوق الاقتصادية للمواطنين، حيث ارتفعت معدلات البطالة، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي. كما قوض الحصار الإسرائيلي فرص الاستثمار والتطوير والنهوض باقتصاد قطاع غزة. ويعتبر ذلك انتهاكاً للقانون الدولي الذي يوجب على سلطات الاحتلال بموجب المادة **55** من اتفاقية جنيف الرابعة أن تعمل بأقصى ما تسمح به وسائلها على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية.

واردات قطاع غزة:

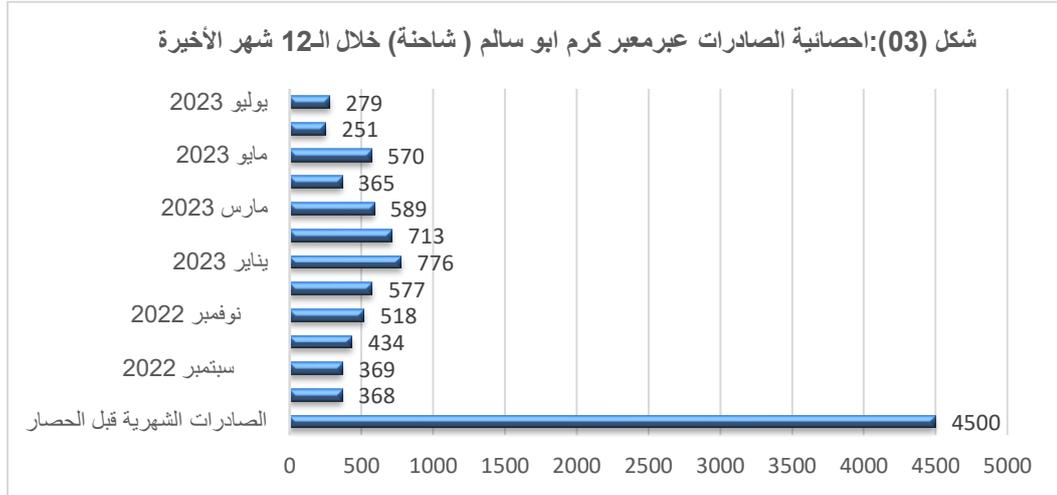
تواصل سلطات الاحتلال فرض القيود المشددة على توريد **61** صنفاً تعتبرها "مواد مزدوجة الاستخدام"، وتحتوي هذه الأصناف على مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

وقد سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر يوليو بتوريد **7548** شاحنة من خلال معبر كرم أبو سالم، منها **357** شاحنة مساعدات، **476** شاحنة محروقات، **6715** شاحنة سلع وبضائع للقطاع الخاص، وذلك وفقاً لوزارة الاقتصاد الوطني في غزة. وخلال نفس الفترة، تم توريد **3686** شاحنة من معبر رفح، تحتوي **559** شاحنة منها على المحروقات، و**3127** شاحنة على سلع وبضائع للقطاع الخاص.



صادرات قطاع غزة:

تفرض سلطات الاحتلال الإسرائيلية قيوداً على صادرات قطاع غزة نحو الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة أو إسرائيل والعالم الخارجي. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال شهر يوليو بتصدير **279** شاحنة، منها **135** شاحنة إلى الضفة الغربية، **144** شاحنة إلى إسرائيل، وفقاً لوزارة الاقتصاد الوطني. وتحتوي الشاحنات المصدرة على منتجات زراعية، خردة، ملابس، سمك، وشيبس. وتم تصدير **127** شاحنة خردة عبر معبر رفح. وتعادل صادرات شهر يوليو ما نسبته **6.2%** من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو **2007**، والتي كانت تبلغ نحو **4500** شاحنة شهرياً.



الحركة على معبر رفح البري

تمكن خلال شهر يوليو 14988 مواطناً من مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح البري، وعاد إليه 19944 مواطناً، وقد أعادت السلطات المصرية 216 مواطناً، وذلك وفقاً لمعلومات هيئة المعابر والحدود. ويعاني المسافرون العائدون إلى قطاع غزة من إجراءات تفنيش طويلة ومعقدة ومتكررة وغير مبررة.